قراءة في وثيقة المبادئ الخمسة للثورة السورية

مركز الحوار السوري

المحتويات

مقدمة:..... 2

أولاً- السياق الزمني والسياسي:..... 3

ثانياً- اختيار مكان الإعلان عن الوثيقة:..... 4

ثالثاً- مضمون وثيقة المبادئ الخمسة: الخطاب الوطني..... 5

رابعاً- قراءة في الموقعين على الوثيقة:..... 7

خامساً- استعراض ردود الأفعال على وثيقة المبادئ الخمسة:..... 9

خاتمة:..... 11

مقدمة:

ارتفعت في الآونة الأخيرة العديد من الأصوات المحلية والدولية منادية بضرورة وضع حد للمأساة السورية، وإيجاد مخرج سياسي لها. فبدأت كل دولة بتقديم رؤيتها ومقترحاتها في هذا المجال، إما عبر التصريحات السياسية أو عبر البيانات التي كانت تصدر عقب مؤتمرات ترعاها كما حدث في القاهرة وموسكو والأستانا. وليجد السوريون أن خلاصة الحل الذي وصلت إليه هذه الدول هو في بيان جنيف1 الصادر في 2012/6/30 عن مجموع الاتصال بخصوص سوريا، والذي يقوم على فكرة أن "النظام شريك في الحل" و"ضرورة المحافظة على مؤسسات الدولة بما فيها المؤسستين العسكرية والأمنية". وليعيد المجتمع الدولي التأكيد على هذا المضمون من خلال بيان مجلس الأمن الصادر بتاريخ 2015/8/17، الذي أضاف بنداً أساسياً هو "محاربة الإرهاب" الذي حصره في داعش وجبهة النصرة، متناسياً إرهاب النظام ومليشياته ومرتزقته.

شعرت غالبية القوى الثورية بالكارثة التي يمثلها هذا الحل بالنسبة للسوريين وثورتهم، وبأن الدول تضع الحلول المتناسبة مع مصالحها مستغلة حالة فراغ القيادة التي تعاني منها الثورة، ولتتحدث نيابة عن السوريين.

هنا، بادر المجلس الإسلامي السوري – محاولاً سد ثغر قصرت القوى الثورية الأخرى خصوصاً السياسية منها، في سده، وموظفاً مكانته كمرجعية شرعية للثورة، وقبوله العام لدى مختلف القوى الثورية بمختلف تخصصاتها- لرعاية إصدار وثيقة مبادئ الثورة وثوابتها التي حملت اسم "المبادئ الخمسة للثورة السورية" بتاريخ 2015/9/18، حيث جمعت تواقيع ما ينوف عن الثمانين جهة ثورية وشخصية وطنية، موجهاً بذلك رسالة إلى العالم مفادها: أن للثورة أهلها الذين يعرفون ثوابتهم ومبادئهم التي لن يتنازلوا عنها مهما كانت الظروف.

تأتي الورقة في سياق تقييم الوثيقة من مختلف جوانبها نتيجة الشعور بأهمية وجود دراسة توضح نقاط قوتها من أجل أن يتابع الموقعون عليها تقويتها والبناء عليها، ومن ثم استغلالها. وكشف مجالات التطوير المتاحة، خصوصاً إذا أدركنا أهمية هذه المبادئ من جهة أنها تعد المرة الأولى التي يجمع فيها طيف واسع من القوى الثورية على مجموعة من الثوابت.

قسمنا الورقة إلى خمسة فقرات: استعرضنا في الأولى السياق الزمني والسياسي لصدور الوثيقة، ثم قيّمنا مضمونها واختيار مكان إصدارها، لننتقل إلى دراسة قوائم الموقعين عليها، ونختمها ببيان ردود الأفعال المختلفة عليها.

أولاً- السياق الزمني والسياسي:

تأتي هذه الوثيقة بعد مرور ما يقارب أربع سنوات ونصف من انطلاق الثورة، في ظل استمرار حالة التشرذم السياسي- العسكري التي تعاني منها الثورة، والتي أدت إلى إطلاق كل طرف –سواء أكان سياسياً[1] أم عسكرياً[2]- رؤيته الخاصة لثوابت الثورة التي لا يمكن التنازل عنها في أي حل سياسي مستقبلي.

على الصعيد السياسي، عُقدت العديد من المؤتمرات للقوى السياسية "المحسوبة على المعارضة السورية" في القاهرة وموسكو والأستانة، وصدرت عنها بيانات ومواثيق تقبل بفكرة "مشاركة النظام في الحل وفي مستقبل سوريا"[3]، هذا من جهة.

ومن جهة ثانية، تصاعد اهتمام الفصائل العسكرية الثورية بالحل السياسي، وبدا ذلك واضحاً من خلال ازدياد اجتماعاتها مع مراكز الحوار والأبحاث المهتمة بالحل السياسي في سوريا[4]، وعقدها لعدة لقاءات مع فريق الأمم المتحدة الخاص بسوريا[5]، وتصريحات وكتابات العديد من قياداتها[6]، إضافة إلى إصدار العديد من البيانات ذات المضمون السياسي[7].

لقد ارتفعت وتيرة الحديث الدولي عن ضرورة الحل السياسي "للحرب" الدائرة في سوريا. بغض النظر عن الدوافع، فقد تصاعدت مؤخراً التصريحات الرسمية التي تعيد التأكيد على ضرورة الحل السياسي، وترافق ذلك بإعادة التركيز على مرجعية "جنيف1" كوثيقة مقبولة دولياً لهذا الحل[8]، والتي ترتكز بالمجمل على فكرة أن "النظام شريك في الحل"، وتفسير ذلك بضرورة المحافظة على مؤسستي الجيش والأمن، وبقاء بشار الأسد على رأس السلطة على الأقل خلال المرحلة الانتقالية[9]. هذه الفكرة التي تتناقض مع الهدف الرئيس الذي قامت الثورة من أجله ألا وهو: "إسقاط النظام" ممثلاً بالمؤسستين اللتين أجرمتا بحق الشعب السوري "الجيش والأمن".

---

[1] ينظر على سبيل المثال: ثوابت الائتلاف، موقع الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة.

[2] ينظر على سبيل المثال: بيان للقوى الفاعلة على الأرض بخصوص جنيف2، والذي تضمن شروط هذه الفصائل للدخول في الحل السياسي.

[3] ينظر: النص الكامل لخارطة الطريق كما أقرها مؤتمر القاهرة للمعارضة السورية 2015/6/9، ملف عن مؤتمر موسكو1 بين ممثلين عن "المعارضة السورية" والنظام السوري، مركز الشرق العربي، 2015/1/31، خبر صحفي: موسكو2: ورقة من 10 نقاط... وعبد العظيم يعلن الفشل، موقع الأخبار، 2015/4/10. إعلان أستانا للحل السياسي، 2015/5/27.

[4] على سبيل المثال، تعددت اجتماعات الفصائل الثورية مع هذه المراكز مثل مركز كارتر، ومركز بروكنجز للحوار، ومركز Hd للحوار.

[5] ديمستورا التقى بالهيئة السياسية للائتلاف والفصائل المسلحة، السوري اليوم، 2015/9/22، دي مستورا يبحث مع فصائل المعارضة السورية تقريره النهائي، الخليج أون لاين، 2015/7/4.

[6] ينظر على سبيل المثال: تغريدات أبو عيسى الشيخ عضو المجلس السياسي في حركة أحرار الشام بتاريخ 2015/9/17، ومقالة مدير مكتب العلاقات الخارجية في الحركة لبيب النحاس في صحيفة التلغراف.

[7] كان آخرها البيان الصادر عن العديد من فصائل الثورة السورية بخصوص بيان مجلس الأمن الخاص بسوريا، 2015/9/15.

[8] ينظر على سبيل المثال: بيان مجلس الأمن بخصوص الوضع في سوريا بتاريخ 2015/8/17.

[9] ينظر على سبيل المثال: خبر صحفي: كيري: على الأسد الرحيل ولو بعد حين، موقع العربية نت، 2015/9/19، خبر صحفي: ميركل: يجب مشاركة الأسد في أية مفاوضات، الجزيرة نت، 2015/9/24.

ضمن هذا السياق، أتت مبادرة المجلس الإسلامي السوري في رعاية إصدار وثيقة المبادئ الخمسة للثورة السورية، لتضع حداً للثوابت والمبادئ التي لا يمكن التنازل عنها في أية عملية سياسية مستقبلية، خصوصاً بعد تعدد بيانات وإعلانات قوى "المعارضة" السياسية التي تقبل بفكرة "مشاركة النظام في حل الأزمة" وبعد إعلان أهم فصائل الثورة قبولها بمبدأ جنيف1، وذلك في بيانها الصادر بتاريخ 2015/9/15[10].

لقد هدفت هذه الوثيقة لتحقيق عدة أهداف أهمها:

1- وضع خطوط حمراء لأية عملية سياسية تهدف إلى حل "الأزمة السورية"، بحيث لا تلتف على الثورة السورية ومطالبها المحقة، مما يذكر جميع الأطراف المحلية والدولية بأصل الثورة وأهدافها.
2- توجيه رسالة إلى العالم بأن قوى الثورة والمعارضة على اختلاف توجهاتها ومشاريعها، متفقة على المبادئ الثورية الأساسية.
3- التأكيد على رفض الثوار لفكرة مشاركة النظام في حل "الأزمة"، وليس لفكرة الحل السياسي ذاتها. مما يدفع عن الثوار تهمة "الإصرار على الحل العسكري ورفض الحل السياسي".

ثانياً- اختيار مكان الإعلان عن الوثيقة:

اختار المجلس الإسلامي السوري مدينة إسطنبول التركية مكاناً للإعلان عن وثيقة المبادئ الخمسة. لا شك أن موقف الدولة التركية من الثورة كان داعماً، كما أن غالبية الأنشطة السياسية الخاصة بالثورة تركزت بمدينة إسطنبول التي لا يخفى موقعها ورمزيتها التاريخية على أحد.

تتطلب خصوصية كل حدث ومضمونه، اختيار المكان المناسب له، ومن وجهة نظرنا لم يكن اختيار مدينة إسطنبول موفقاً، وكان من الأفضل إعلانها من داخل سوريا لعدة أسباب أهمها:

1- مضمون الوثيقة: فهي تمثل ثوابت للشعب السوري وثورته، وبالتالي لم يكن من المناسب إعلانها من خارج البلد.
2- وجود مناطق محررة وآمنة نسبياً.
3- تأكيد تلاحم القوى الموقعة على الوثيقة بالشعب وأرضه.
4- سيشكل إعلان هذه الوثيقة من الداخل علامة فارقة، وسيميزه عن غالبية الإعلانات السياسية التي كانت تطلق من خارج سوريا، وبالتالي إمكانية استخدام هذه الميزة لتسويق الوثيقة وإشعار الشعب السوري والدول الخارجية باختلافها عما سواها من الوثائق.

[10] ينظر: البيان الصادر عن العديد من فصائل الثورة السورية بخصوص بيان مجلس الأمن الخاص بسوريا، 2015/9/15.

5- طالما أن أحد الأهداف الرئيسة للوثيقة هو الوقوف في وجه وثيقة جنيف1 وقرارات مجلس الأمن وبياناته من جهة رفض المحافظة على مؤسسات النظام، وإعادة إنتاجه، فإنه يمكن استغلال نقطة إعلان الوثيقة من الداخل، بأنها تمثل الشعب السوري على عكس تلك التي صممت وفصلت في الخارج بما يتناسب مع مصالح الدول.

ثالثاً- مضمون وثيقة المبادئ الخمسة: الخطاب الوطني:

تبنت الوثيقة خطاباً وطنياً جامعاً ابتعد عن الألفاظ الأيديولوجية التي تثير حساسيات الأقليات والدول، والعبارات "العلمانية البحتة" التي تثير حفيظة الفصائل والقوى "الإسلامية"، وقد انعكس ذلك بوضوح على العبارات والكلمات المستخدمة "السوريون، الشعب السوري" التي تكررت إحدى عشرة مرة، و"الوطنية" التي تكررت أربع مرات، و"سورية" التي ذكرت خمس مرات، والتي بالمجمل تشكل قاسماً مشتركاً بين مختلف قوى المعارضة والثورة على اختلاف توجهاتهم.

على الرغم من ذلك، يمكن أن نورد الملحوظات التالية في سياق قراءة مضمون الوثيقة، وهي:

1- تشير الوثيقة بشكل غير مباشر على الطابع الإسلامي المتجذر في الخطاب الوطني السوري، بدا ذلك واضحاً في الترويسة "البسملة" وفي الإشارة إلى حقوق السوريين التي كفلها الإسلام، مع ملاحظة تقديمه على غير من الأنظمة "لا يمكن أن يتنازلوا عن حقوقهم الإنسانية والوطنية التي كفلها الإسلام، وكفلتها كل الشرائع السماوية والقوانين والنظم الدولية".

2- جاء في الوثيقة: "بيان إلى الشعب السوري العظيم، وأحرار العالم في كل مكان".

في الواقع، صدرت هذه الوثيقة عن أهم القوى الثورية والسياسية والشخصيات الوطنية مخاطبة الشعب السوري وأحرار العالم، وهذه نقطة ضعف برأينا، إذ كان من المفترض إصدار هذه الوثيقة باسم الشعب السوري، بحيث يكون بيان (من) الشعب السوري، وكان من الممكن تطبيق ذلك عملياً من خلال رعاية إصدارها من الجهة التي يفترض أنها "تمثل" الشعب السوري وهي "الائتلاف الوطني"[11] مع توقيعها من الجهات الثورية والشخصيات الوطنية نفسها، فهذا سيعطي قوة سياسية أكبر للبيان.

لقد وقع البيان ذاته في تناقض؛ وكأنه يخبر الشعب عن نفسه: ("إن السوريين"، "ماضون... متمسكون")، ويعلمه بثوابته ومبادئه. وكان الأولى للخروج من هذا التناقض أن يكون التصدير إما بـ "بيان من القوى الثورية ...."، ثم توجه الرسائل إلى الشعب وإلى أحرار العالم كل على حدة، أو بـ "بيان إلى أحرار العالم" بحيث تخاطب الوثيقة هذه الجهة وتعلمها بثوابت الشعب.

[11] يمكن الاعتماد في هذا المجال، على الأقل دولياً، على قرارات جامعة الدول العربية وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ذي الصلة.

3- كان واضحاً لدى كاتبي البيان رغبتهم في تذكير الجميع بأصل الثورة وأهدافها الأصيلة التي لا يمكن التنازل عنها، كمقدمة ضرورية لفهم الثوابت، والتفريق بين الضحية والجلاد.

4- تمثل الثوابت الخمسة سقفاً أعلى مقارنة بالمبادرات السياسية المطروحة، وهي من هذا المنطلق تعد طرحاً أولياً جيداً للثوار والمعارضة.

5- يوحي ترتيب الثوابت، بوجود أولويات ضمنها.

6- نعتقد أفضلية إضافة كلمة "مليشياوية" إلى العبارة التالية: "تفكيك أجهزة القمع الاستخباراتية والعسكرية"، إيضاحاً لعدم قبول الشعب بالمليشيات التي شكلها النظام أثناء الثورة[12]، وضرورة حلها.

7- أكدت الوثيقة على وجوب المحافظة على هوية الشعب من دون أن تحددها، ولعل هذا الأمر مقصود في الوقت الحالي، لعدم إثارة خلاف بين هيئات الثورة وفصائلها.

8- يبدو أن الغاية من حصر القوى الأجنبية والإرهابية هو: عدم ترك الأمر فضفاضاً للدول بحيث تستخدمه كوسيلة للضغط على الثوار، ووصمهم بالإرهاب. ومع ذلك فإن لهذا الحصر سلبية أساسية متمثلة بعدم إمكانية توسيع هذا الوصف ليشمل تنظيمات أجنبية وإرهابية متعددة كلواء الفاطميون وغيره من التنظيمات التي يصعب حصرها.

9- كان واضحاً من إيراد عبارة "نرى أن تأجيل البت في القضية الأساسية وهي رحيل الأسد وميليشياته، وبناء الدولة السورية الوطنية الواحدة المستقلة، مع عدم تقديم أي ضمانات جدية في هذا الإطار، لن يزيد المشكلة إلا تعقيداً، والجراح إلا عمقاً"، الرد على الأصوات الدولية التي خرجت مؤخراً القابلة بمنح الأسد دوراً خلال المرحلة الانتقالية.

10- يبدو أن الغاية من ذكر بيان مجلس الأمن الأخير الصادر في 2015/8/17، كونه آخر وثيقة دولية أكدت على فكرة "النظام شريك في الحل" والمحافظة على مؤسسات الدولة بما فيها الجيش والأمن، وأعاد التذكير بأساس الحل السياسي في سوريا "جنيف1".

11- تحميل مجلس الأمن المسؤولية المباشرة عما حدث ويحدث في سوريا، يشير إلى أمرين: الأول، رغبة الموقعين بتجنب ذكر دول بعينها وتحميلها المسؤولية، والثاني، قناعة الموقعين، أو على الأقل إظهار القناعة، بقدرة المجلس على وضع حد للمأساة السورية.

12- كان واضحاً لدى كاتبي البيان قناعتهم بوجود قصد لدى مجلس الأمن بإطالة النزاع في سوريا، ظهر ذلك من خلال فعل "تغافل" الذي يشير إلى هذا المعنى.

13- يستشف القارئ من عبارة "ثوابت شعبنا الكبرى" و"ثوابت الشعب السوري" إلى وجود مبادئ وثوابت أخرى لم ترد في الوثيقة.

[12] من المليشيات التي شكلها النظام: مليشيا الدفاع الوطني، وكتائب البعث، ودرع الساحل وغيرها.

رابعاً- قراءة في الموقعين على الوثيقة:

لقد أدى الخطاب الوطني الجامع إلى وجود طيف واسع من الموقعين على الوثيقة، حيث ضمت عدداً جيداً من القوى العسكرية والسياسية والشخصيات الوطنية ذات التوجهات المتعددة، إضافة إلى العديد من منظمات المجتمع المدني.

أبرز ما يمكن ملاحظته في سياق قراءة قائمة الموقعين ما يلي:

1- حضور أشخاص بصفتهم الشخصية وغياب الكتل[13]، الأمر الذي أضعف –ولو معنوياً ونظرياً- من حضور البيان على الساحة السياسية. يمكن أن نعزُ هذا الأمر إما لضيق الوقت الذي مُنح للكتل والقوى لدراسة الوثيقة مما لم يتح لها أخذ موقف منها[14]، أو لوجود حالة من الاختلاف بين الشخصيات الموقعة وبين الكتل المنتمية لها[15].

2- كان لافتاً حضور شخصيات وطنية نصرانية كميشيل كيلو وجورج صبرا.

3- تسجيل غياب شبه كامل للمكون الكردي سواء على مستوى القوى السياسية الفاعلة والحاضرة كالمجلس الوطني الكردي، أو على مستوى الشخصيات الوطنية كعبد الباسط سيدا، إضافة إلى غياب المكون الدرزي والعلوي على صعيد الشخصيات الوطنية كفيصل القاسم وحبيب صالح.

4- ضعف حضور القوى السياسية بشكل عام وخصوصاً تلك المحسوبة على الخط الديمقراطي العلماني[16]. برأينا، هذه أكثر نقاط الضعف التي يمكن أن تؤثر مستقبلاً على توظيف الوثيقة. إذ كان على الجهة الراعية أن تأخذ بالحسبان أن هذا الأمر سيؤثر سلباً من جهة إضعاف الوزن السياسي للوثيقة على الرغم من أهمية مضمونها، ومن جهة أن الهيئات السياسية -وهي المعنية بتوظيفها- قد لا تحسن ذلك نتيجة عدم تبنيها لها.

5- شبه غياب لفصائل درعا باستثناء فصيلي لواء اليرموك وفرقة عامودا حوران[17]، إضافة إلى توقيع العقيدين خالد الحوراني وعبد الله الأسعد بصفتهما الشخصية[18].

---

[13] على سبيل المثال: كان لافتاً توقيع السيد خالد خوجه (رئيس الائتلاف الوطني) وغياب الائتلاف ذاته، والأمر ذاته ينطبق على السيد ميشيل كيلو، الذي وقع بصفته الشخصية في حين غابت الكتلة التي ينتمي لها (المنبر الديمقراطي).

[14] وهذا ما نرجحه إذا أخذنا بعين الاعتبار تصريح عضو الهيئة السياسية للائتلاف الوطني د. نصر الحريري، الذي أكد أن عدم توقيع الائتلاف على الوثيقة كان بسبب ضيق الوقت، وإصدارها قبل اجتماع الهيئة العامة. وبأنه لو أتيحت الوثيقة لأعضاء الائتلاف الآخرين لوقع قسم كبير منهم عليها.
ينظر: خبر صحفي: بتوقيع كبرى الفصائل العسكرية... المجلس الإسلامي يطلق وثيقة "المبادئ الخمسة للثورة"، عنب بلدي، 2015/9/20.

[15] قد يثير البعض إمكانية إحجام هذه القوى عن اتخاذ موقف واضح من الوثيقة تأييداً أو رفضاً حتى لا يسجل عليها لاحقاً، وهذا الاحتمال وارد ولا يمكن نفيه.

[16] خلت قائمة التوقيع الثانية والصادرة بتاريخ 2015/9/29 من اسم أية قوة سياسية جديدة.

[17] لعل السبب في غياب هذه الفصائل هو تحكم غرفة عمليات الموك بقرارها لدرجة كبيرة، وضيق هامش الرأي والتحرك أمامها.

[18] على الرغم من إدراج أسمي العقيدين في قوائم الشخصيات الوطنية، كتب بجانبهما (ممثل عن فصائل درعا)، الأمر الذي يثير اللبس، إذ يفترض في هذه الحالة وضع (فصائل درعا) ضمن قائمة الفصائل العسكرية، ويوضع اسما العقيدين بين هلالين.

6- إذا افترضنا أن اللغة الوطنية الجامعة للوثيقة مقبولة لدى غالبية القوى باستثناء تلك المحسوبة على التيار الجهادي العابر للحدود (النصرة وأخواتها)، وتلك المحسوبة على "معارضة النظام" (هيئة التنسيق الوطنية ومثيلاتها)، فكان لافتاً غياب أحرار الشام[19] عن توقيع مثل هذه الوثيقة، ولعل أسباب عدة كان وراء امتناعهم عن التوقيع، لعل أهمها ما أشار إليه الشيخ أسامة الرفاعي من أن الحركة طلبت إجراء تعديلات على الوثيقة، وهذا الأمر لمزيد من الوقت، في حين كان المجلس مضطراً لإصدارها قبل اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة[20].

7- إيراد أسماء في قائمة الشخصيات الوطنية مع توقيعها من قبل الكيانات والمؤسسات التابعين لها[21]، مثل: محمد خليفة من أعضاء التيار الشعبي الحر، وياسر العتيبي من التجمع الإسلامي من أجل سوريا، ومحمد فاروق طيفور وعلي صدر الدين البيانوني من جماعة الإخوان المسلمين، ومصطفى الصباغ وغسان هيتو من المنتدى السوري للأعمال. ولعل السبب في ذلك رغبة الجهة الراعية في تقوية الوثيقة على الساحة بعدم الاكتفاء بذكر الجهة، وإنما إضافة الأسماء الخاصة التي تمتلك حضوراً على الساحة.

8- تعد الفصائل العسكرية بمختلف الأجهزة التابعة لها (شرعية، سياسية، إدارية) شخصية اعتبارية واحدة، غير أن قائمة الموقعين فرقت بين الفصيل العسكري وبين هيئته الشرعية (الاتحاد الإسلامي لأجناد الشام، جيش المجاهدين). من وجهة نظرنا، لا داعي لهذا التفريق والتعداد.

باعتقادنا، كان من الممكن أن تشمل قائمة الموقعين أطرافاً وهيئات أكثر من ذلك بكثير، إذا أخذنا بعين الاعتبار اللغة الوطنية الجامعة التي جاءت بها الوثيقة، والتي تمثل وفق استقراءنا لمواقف مختلف الجهات الثورية قاسماً مشتركاً بينها، غير أن الرغبة في إصدار الوثيقة قبل اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة هو الذي دفع المجلس الإسلامي لإعلان الوثيقة قبل إعطاء الأطراف الثورية الفرصة والوقت المناسبين لتوقيعها[22]، خصوصاً وأنه حدد المدة المعطاة للأطراف الثورية للتوقيع بثلاثة أيام فقط[23]، وهي مدة قصيرة جداً إذا أخذنا بعين الاعتبار أهمية

---

[19] طبعاً نفترض قرب أحرار الشام من توصيفنا لهم كفصيل وطني، استناداً إلى بيان القيادة العامة للحركة الصادر بتاريخ 2015/8/24، والذي أكد أن "حركة أحرار الشام هي حركة إسلامية **سورية أصيلة انبثقت من الشعب السوري** للدفاع عنه وعن مصالحه وهويته".

[20] ينظر: خبر صحفي: بتوقيع كبرى الفصائل العسكرية... المجلس الإسلامي يطلق وثيقة "المبادئ الخمسة للثورة"، عنب بلدي، 2015/9/20.

ومع ذلك، نعتقد أن ثمة أسباب أخرى لهذا الموقف المتردد للحركة أهمها: منها: عدم تهيؤ قواعد الحركة لعمل سياسي من هذا النوع يجمع سوريين من غير طوائف ونساء، إضافة إلى التوتر الذي شاب العلاقة بين المجلس الإسلامي السوري (راعي توقيع هذه الوثيقة) وبين الأحرار عقب التشكيل وتعليق الجبهة الإسلامية لعضويتها آنذاك.

[21] الأمر ذاته تكرر في قائمة الإعلان الثانية بتاريخ 2015/9/29، حيث ورد اسم محمد رياض الشقفة وهو من الإخوان المسلمين، والشيخ حسن دغيم وهو من المجلس الإسلامي السوري، ود. غازي التوبة وهو من التجمع الإسلامي من أجل سوريا.

[22] وهذا ما أكده كل من رئيس المجلس الإسلامي السوري الشيخ أسامة الرفاعي، وعضو الأمانة العامة الدكتور حسان الصفدي. ينظر: المرجع السابق.

[23] على الرغم من أن المجلس حدد المدة بثلاثة أيام للتوقيع على الوثيقة في كتابه ذي الرقم /147/ تاريخ 2015/9/8، إلا أنه مدد ضمنياً المدة بإرساله الكتاب ذي الرقم /149/ تاريخ 2015/9/13، الذي تضمن بعض الإيضاحات بخصوص الوثيقة.

ينظر خطاب المجلس الإسلامي الخاص بالتوقيع على الوثيقة: خبر صحفي: وثيقة المبادئ الخمسة للثورة للمجلس الإسلامي، ننشره قبل أن يعلنوه، السوري اليوم، 2015/9/17.

الوثيقة، واختصاص المجالس القيادية في المؤسسات بمنح القرار تجاهها، وبالتالي احتياج الأمر لأسابيع وليس لأيام معدودة.

على الرغم من المضمون السياسي للوثيقة، إلا أنها ذات بعد ثوري وشعبي، بهم ليس الهيئات الثورية السورية فحسب، بل الشعب السوري بأسره، وبالتالي كانت خطوة توقيع المجالس المحلية وهيئات المجتمع المدني عليها موفقة[24]، على الرغم من افتراض عدم تخصصها بالعمل السياسي.

خامساً- استعراض ردود الأفعال على وثيقة المبادئ الخمسة:

على اعتبار أن هذه الوثيقة تهم الشعب السوري وثورته، فيفترض أن الجهة الراعية لتوقيعها قد وضعت مخططاً للترويج لها، وحشد الرأي العام الداخلي والخارجي وراءها، وتسويقها لدى مختلف الجهات المهتمة بالوضع السوري[25].

يمكن تقييم استقرائنا لردود الأفعال وفق الآتي:

1- ردة فعل الرأي العام: على الصعيد الداخلي، بدا واضحاً ضعف اهتمامه مع هذه الوثيقة من خلال استقراء التفاعل على صفحات التواصل الاجتماعي، فضلاً عن جهل الكثير من الموجودين بالداخل بالوثيقة ومضمونها[26]. أما على الصعيد الخارجي، فلم نلحظ أي نشاط لدعم هذه الوثيقة وتسويقها لدى الرأي العام العالمي، باستثناء كتابة الوثيقة باللغتين الإنكليزية والتركية. يضاف إلى كل ذلك، ضعف تسويق الوثيقة على مواقع التواصل الاجتماعي من قبل الشخصيات الوطنية الموقعة عليها، والمعروف عنها نشاطها في هذا المجال[27].
2- ردود أفعال القوى العسكرية: على الرغم من توقيع غالبية القوى العسكرية "المنتشرة في الشمال السوري" على هذه الوثيقة، فإنها لم تتفاعل مع الوثيقة، فلم تنشرها على معرفاتها[28]، ولم نلحظ أي نشاط ميداني أو سياسي من مكاتبها لنشرها.

[24] لذلك، تعد مؤسسات المجتمع المدني الموقعة على البيان قليلة مقارنة بأعدادها الواقعية.

[25] الذي يمكن أن نستشفه بعد مرور ما يقارب عشرة أيام على إصدار الوثيقة، هو عدم وجود مثل هذه الخطة الترويجية، أو على الأقل ضعفها.

[26] قام الباحث بأخذ عينة عشوائية مما يقارب /15/ شخصاً في منطقة حارم غالبيتهم من الشباب الجامعي، وتم سؤالهم عن أمرين: الأول، هل سمعوا بالوثيقة؟ والثاني، وفي حال سمعوا بها، هل اطلعوا على مضمونها؟

غالبية الأجوبة كانت إما عدم معرفتهم بالوثيقة، وبعضها أجاب بالإيجاب، ولكن لا يعرف ما هو مضمونها، حيث أنه اكتفى بقراءة الخبر من صفحات التواصل الاجتماعي، ولكن لم يكن لديه الدافع لقراءتها.

يمكن أن نعزوا هذا الأمر إلى انشغال الغالبية العظمى بتأمين حاجاتهم الأساسية من طعام وشراب خصوصاً في ظروف التهجير والقصف وانعدام الاستقرار.

[27] على سبيل المثال، لم يذكر الأخ مجاهد ديرانية الوثيقة بأي تعليق أو بيان على صفحاته، والنشاط الوحيد الذي سُجل وأخذ بعض الصدى المقالة التي كتبها الأستاذ زهير سالم بعنوان: "المجلس الإسلامي السوري يبادر 1..... وثيقة المبادئ الخمسة"، والتي نشرت في أكثر من موقع الكتروني.

[28] بالعودة إلى معرفات الفصائل الموقعة على الوثيقة، لاحظنا عدم نشرها في أي منها.

3- ردود أفعال القوى السياسية: انسحب ضعف مشاركة القوى السياسية بالتوقيع على الوثيقة، على ردود أفعالها تجاهها، حيث لم نلحظ أية تصريحات مؤيدة للوثيقة ومسوقة لها باستثناء تلك التي صدرت عن أبرز شخصيات الإخوان المسلمين[29].

4- ردود أفعال وسائل الإعلام: بالنسبة للإعلام الثوري، كانت تغطية غالب الصفحات والمواقع بنقل خبر المؤتمر الصحفي الذي أعلنت فيه الوثيقة[30]، ولكن افتقدنا للقاءات والمقابلات التلفزيونية[31] منها أم المكتوبة. أما بالنسبة للإعلام الخارجي، باستثناء تغطية الجزيرة مباشر، التي نقلت المؤتمر الصحفي الخاص بإعلان الوثيقة، لم نلحظ تغطية إعلامية مقبولة على مستوى القنوات والوكالات الإخبارية[32].

5- الدول والمنظمات الدولية: لم يصدر أي تعليق عن أية دولة أو منظمة دولية بخصوص هذه الوثيقة لا تأييداً ولا رفضاً، سواء من الدول المؤيدة للثورة كتركيا وقطر والسعودية، أو الدول المحسوبة على الثورة كفرنسا والولايات المتحدة والأردن، أو منظمة الأمم المتحدة ومبعوثها الخاص لسوريا دي ميستورا. وهذا إن دلّ على شيء فيدل إما على ضعف تنسيق الجهة الراعية مع الدول خصوصاً تلك المؤيدة للثورة، أو رفض هذه الدول تبني الوثيقة رغم عرضها عليها.

بالمجمل، كانت ردود الأفعال ضعيفة جداً إذا أخذنا بالاعتبار مضمون الوثيقة والأهمية والثقل الذي أراده لها موقعوها. وكما قلنا سابقاً، لعل السبب في ذلك هو عدم توفر الوقت الكافي لوضع خطة ترويجية وتسويقية مناسبة، تشعر المخاطبين بها بأهميتها من جهة أنها تمثل بالفعل ثوابتاً لثورة الشعب السوري لا يمكن التنازل عنها.

---

[29] كالأخ زهير سالم.

[30] ينظر على سبيل المثال: خبر صحفي: تبنتها أبرز الفصائل العسكرية المعارضة.. الإعلان عن "وثيقة المبادئ الخمسة للثورة السورية"، موقع عكس السير، خبر صحفي: بتوقيع كبرى الفصائل العسكرية، المجلس الإسلامي السوري يطلق وثيقة "المبادئ الخمسة للثورة"، عنب بلدي، 2015/9/20، خبر صحفي: المجلس الإسلامي السوري يطلق وثيقة المبادئ الخمسة للثورة.. وأولها رحيل بشار الأسد، كلنا شركاء، 2015/9/19.

[31] خصوصاً على قناتي أورينت وحلب اليوم، اللتان تعدان من أبرز القنوات الثورية المتابعة للأحداث على المستوى الداخلي.

[32] حيث لم نجد أي خبر متعلق بالوثيقة في موقعي الجزيرة والعربية وغيرها من القنوات الإخبارية المهمة، واقتصر الأمر على مقابلة تلفزيونية مع السيدين زهير سالم ومحمد فاروق طيفور على قناة الحوار للحديث عن الوثيقة بتاريخ 2015/9/20.

خاتمة:

مما تقدم نلحظ أهمية هذه الوثيقة من حيث مضمونها وتوقيتها وعدد الجهات الثورية الموقعة عليها، فلأول مرة، منذ انطلاق الثورة، يتفق هذا العدد من الهيئات ذي التوجهات والشخصيات المختلفة على مجموعة ثوابت للثورة السورية، تشكل خطوطاً حمراء بالنسبة لها.

لقد احتوت وثيقة المبادئ الخمسة للثورة السورية خطاباً وطنياً جامعاً، شكّل الحد الأدنى الذي يمكن أن يجتمع حوله السوريون، وبرهن على إمكانية إيجاد قواسم مشتركة فيما بينهم.

ومع ذلك نعتقد أنه بالإمكان أفضل مما كان من جهة إنضاج الوثيقة ذاتها، وزيادة عدد الجهات والمؤسسات الموقعة عليها. فقد أدى الاستعجال في الإعلان عنها، وضيق الفترة المتاحة أمام الجهات والهيئات الثورية للتوقيع عليها، إلى إضعاف أثرها السياسي الذي من المفترض حدوثه. وهذا ما بدى واضحاً في ضعف ردود الأفعال عليها، والذي نخشى أن يؤدي مستقبلاً إلى إفقاد الوثيقة أهميتها، وعدم توظيفها سياسياً.

علمتنا الثورة على مدى السنوات الأربعة الماضية، أن الاستعجال في طرح أي مشروع دون أخذ حقه من الوقت والنقاش، قد يؤدي إلى فشله وعدم تحقق الغاية منه، فكما تقول القاعدة الفقهية: "من تعجل الشيء قبل أوانه عوقب بحرمانه". وبأن الفترة التي تعقب الإعلان، هي الفترة الذهبية التي يمكن من خلالها توظيف المشروع، وإحداث الأثر المرجو منه. ونعتقد أن الإعلان عن الوثيقة قد وقع في الأخطاء ذاتها، من حيث الاستعجال وضعف الأثر.

صحيح أن "توظيف الوثيقة هي عمل سياسي ومن مهمة السياسيين" كما أشار إلى ذلك عضو الأمانة العامة للمجلس في المؤتمر الصحفي الذي أُعلن فيه عن الوثيقة[33]، ولكن مضمون الوثيقة وثقلها السياسي أمران مهمان في المساعدة على التوظيف، وهذا أمر تتحمله الجهة التي أخذت على عاتقها رعاية الوثيقة وإعلانها. فما الفائدة من منح السياسي أداة ضعيفة لا تساعده في القيام بعمله بالشكل المطلوب.

[33] ينظر: المؤتمر الصحفي حول إعلان وثيقة المبادئ الخمسة للثورة السورية، موقع المجلس الإسلامي السوري.

مركز الحوار السوري

يهدف إلى إحياء الحوار وتفعيله حول القضايا التي تهم الشعب السوري، وتسعى إلى توطيد العلاقات وتفعيل التعاون والتنسيق بين السوريين.

أعلِن عن تأسيس مركز الحوار السوري أواخر 2015م عقب عدة فعاليات حوارية في الشأن السوري.

تنطلق أعمال المركز لتحقيق الغايات التالية:

1. التوافق حول قضايا استراتيجية يمكن أن يجتمع عليها المجتمع السوري
2. المشاركة في بناء سوريا المستقبل بما يضمن لها الاستقرار فالنمو والتقدم
3. نشر وتعزيز ثقافة الحوار في المجتمع السوري، وتعزيز التعايش بين مكوناته
4. العمل على جسر الهوة بين مكونات المجتمع السوري

يلتزم المركز في مختلف أعماله بالقيم التالية:

1. الاحترافية في أدوات الحوار والتزام آدابه
2. التميز في الطرح ومواجهة التحديات
3. تغليب المصلحة الوطنية على أية انتماءات فئوية أو ارتباطات خارجية
4. استيعاب سائر الآراء واحترام كافة وجهات النظر

يتكون المركز من ثلاث وحدات موضوعية: وحدة الهوية المشتركة والتوافق، ووحدة تحليل السياسات، والوحدة المجتمعية.